

## تراجع الاحتياطات الخارجية وارتفاع مديونية اليمن

حوالي 2,9 مليارات دولار منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية أكتوبر. كما ارتفع حجم الدين الخارجي لليمن إلى 7 مليارات و263 مليون دولار في نهاية أكتوبر الماضي من 7 مليارات و254 مليون دولار في نهاية سبتمبر الماضي.

وأفاد تقرير «التطورات النقدية والمصرفية» الصادر أخيراً عن البنك المركزي اليمني بأن هناك استقراراً نسبياً في مستوى الاحتياطات الخارجية على الرغم من استمرار قيام البنك بتوفير مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي لاستيراد المشتقات النفطية وكذا المواد الغذائية الأساسية والتي وصلت إلى

تراجعت الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني إلى حوالي 1,1 تريليون ريال في نهاية أكتوبر الماضي بما يعادل 5,5 مليارات دولار تغطي 5,9 شهر من الواردات، مقارنة بـ 1,2 تريليون ريال تعادل 5,6 مليارات دولار في نهاية سبتمبر الماضي.

## المجاعة تهدد اليمن



## الأمم المتحدة تطلق نداءً إنسانياً لمساعدة 18 مليون يمني

## 10 ملايين يعيشون في انعدام تام للأمن الغذائي

العلاج الطبي. فقط 36% من حالات سوء التغذية تم معالجتها حتى الآن هذا العام.. وازداد معدل سوء التغذية الحاد في عام 2013م مقارنة مع عام 2012م.. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، فقد تمكن شركاء مجموعة التغذية المنفذة لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن من علاج 36% فقط من الحالات في الأشهر التسعة الأولى من عام 2013م، ويرجع ذلك في معظمه إلى عدم وجود التمويل الكافي «42% من احتياجات التمويل تم استلامها حتى الآن»، والقدرة الفنية المحدودة وضعف الوصول إلى المناطق المتضررة. ونتيجة لذلك، فإن غالبية الحالات لا تزال دون علاج، فمعظم الحالات التي لم يتم علاجها تتركز في محافظات صعدة والجوف ولحج وتعز وحجة وأبين.

كما أن انتشار نقص الوزن مر تفجع بالمثل حيث أن ما يقرب من نصف الأطفال دون سن الخامسة نقصت أوزانهم «43%»، وحوالي واحد من أصل ستة أطفال نقص وزنه بشكل حاد. وأشار تقرير لمنظمة اليونيسيف إلى احتمالية زيادة عمر الأطفال الذين يعانون من التقزم حتى سن الثانية. وأن الأطفال الذين تلقت أمهاتهم التعليم هم أقل عرضة للمعاناة من التقزم بأي شكل من الأشكال.

كما أن المستوى الحرج لسوء التغذية المزمن في اليمن يحتل المرتبة الثانية بعد أفغانستان. ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى انتشار حالة انعدام الأمن الغذائي والمشاكل الصحية الناجمة عن سوء مرافق المياه والصرف الصحي، وعدم كفاية الرعاية الصحية وقلة توافر المال لتلقي

ملايين يمني يعيشون في انعدام تام للأمن الغذائي، وأن مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد. مضافاً أن هناك 500 ألف نازح يمني، بالإضافة إلى 243 ألف لاجئ يعيش في اليمن. وأوضح، أن هذه الأوضاع المؤسفة التي تعاني منها اليمن ترجع أسبابها إلى الفقر المدقع وعدم الاستقرار السياسي المستمر والصراعات وانحياز الخدمات الأساسية، مما أعرق اليمن في أزمة إنسانية حادة جعلت أكثر من 54% من اليمنيين يعيشون تحت خط الفقر.

ويعاني حوالي 1,06 مليون طفل دون سن الخامسة في اليمن من سوء التغذية الحاد، منهم 279 ألف و146 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد. وتوقف نحو 57% من الأطفال دون سن الخامسة عن النمو، مع حالة واحدة تعاني من التقزم الشديد.

أعلنت إدارة الأمم المتحدة للشئون الإنسانية أن نحو 18 مليون نسمة في اليمن يحتاجون للمساعدات الإنسانية في العام المقبل «2014م»، من أصل تعداد سكاني يبلغ نحو 25 مليوناً.

صنعاء - جمال مجاهد

وتطلق الإدارة اليوم «الاثنين» نداءً إنسانياً لجمع الأموال لمساعدة اليمن، حيث قال المتحدث باسم الإدارة جينس ليرك إن أكثر من 10

## «النقل» و«الطيران والارصاد» تؤكدان بالوثائق ممارسة وزير المالية للفساد الإداري

## صخر الوجيه يواصل تمرده ويرفض تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بإطلاق حسابات الهيئة

المالية التي ذكرها في مقابلة «قناة اليمن» تقوم بتحمل أعباء جزء، الالتزامات التي عليها بتشغيل مطارات غير ربحية ولاغراض سيادية وقطاعات خدمية كقطاع الرصاد وبالإضافة إلى عدم تمكين الحكومة الهيئة من تحصيل مديونياتها من الشركات الوطنية وبعض السفارات الأجنبية والتي بلغت أكثر من 14 مليار ريال وبالإضافة إلى تخلي وزارة المالية عن دعم الهيئة في الموازنة الرأسمالية من العام 2009م إلى أن الهيئة حققت فائض خلال الأعوام التالية وقامت بتسديد أكثر من ملياري ريال.

كما قام وزير المالية في العام 2013م بالرغم من وجود توجيهات بأن تتم التسوية للفائض على الهيئة للأعوام 2010 و2011م من المديونية التي على «اليمنية» أو من التعويضات المقررة لليمنية أو «السعيدة» من الحكومة إلا أنه في شهر مارس 2013م قام وزير المالية بخخص 2,4 مليارات ريال تحت مبرر حصة الحكومة من الفائض المحقق في 2010 و2011م رافضاً الالتزام بما سبق توجيهه، كما قام في شهر يوليو بخخص ملياري ريال تحت مسمى سلفة.

فيما قامت الهيئة بتسديد مبالغ لمصلحة الضرائب من فائض الزباج، وبهذا يكون إجمالي المبالغ المسددة لوزارة المالية ومصصلحة الضرائب حتى العام 2013م مبلغ إجمالي يزيد على 9 مليارات ريال.

وتساءلت وزارة النقل وهيئة الطيران «من الفاسد يا وزير المالية؟ من حرص على إدارة موارد الهيئة في أصعب الظروف وتمكن من تحقيق فائض نشاط ويحرص على أن يرشح من الكوادر المشهود لها بالكفاءة والنزاهة من داخل الهيئة أو من يصر على تعيين شخص سبق قضية فساد وتلاعب في المال العام؟».

الاقتصادية لمخاطبة البنك المركزي اعتماد توقيع المدير العام المكلف قام بالرغم إلى وزير المالية الذي رفض المخاطبة وأجاب بأنه لا يعترف بالتكليف، ومن تاريخه قيادة الهيئة ووزير النقل يتابعون وزير المالية لقناعته لمخاطبة البنك المركزي وتم تقديم العديد من الوثائق التي تؤكد سلامة ما قامت به الهيئة ووزارة النقل ووزير المالية في كل مرة يسوف ويطلب بمؤيدات إضافية ويتم موافاته بها.. وفي 19 نوفمبر 2013م قام وزير المالية بإصدار قرار بتعيين مدير عام للشئون المالية بالهيئة ووجه البنك المركزي في اليوم الثاني بإلغاء اعتماد التوقيعات السابقة وأن لا يعتمد إلا توقيع المدير العام المعين من قبله.

وقالت الهيئة إن التحويلات التي يمارسها وزير المالية دونما وضع اعتبار للوائح والقوانين أو سلطة أعلى أو اختصاصات وزارة أخرى تجيب على من يمارس الفساد الإداري.

فالمخالفات التي ارتكبتها الوزير بعدم احترام قرار التكليف الصادر عن رئيس الوزراء لمدير عام الشئون المالية في الهيئة، بالإضافة إلى أن الوزير وجه البنك بإلغاء اعتماد التوقيعات أدي إلى إصابة الهيئة بالشلل وتعطيل كافة أعمالها وسينعكس ذلك على مطاراتها وقطاعاتها.

ونظراً لرفض الوزير الوجيه كل الحلول فقد تم رفع الأمر إلى الأخ رئيس الجمهورية الذي وجه رئيس الوزراء بتوجيه وزير المالية بإطلاق حسابات الهيئة وحالة الخلاف إلى وزارة الشئون القانونية وبدلاً من أن ينفذ الوزير تلك التوجيهات وتترك مسألة الخلاف إلى الشئون القانونية نجدده يرفض التوجيهات التي سلمت له في 4 ديسمبر الجاري. وكما هو حال وزير المالية فقد رفض جميع التوجيهات الصادرة عن السلطات العليا في الدولة والتي لا يعترف بها صخر الوجيه ولا نذري من هي السلطة التي يدين لها صخر البولو، والالتزام. وفندت الهيئة بالأرقام والوثائق على موقع وزارة النقل افتراءات وزير

تتواصل فضائح فساد وزير المالية الذي يستغل منصبه للتعيينات الحزبية والإعلام الرسمي لتضليل السذج من الناس بأنه يحارب الفساد ويحرص على المال العام. ففي الفضيحة التي تورط بها إعلام العمراني مع وزير الأخوان في المالية.. ها هي الكثير من الحقائق التي تؤكد على عمليات نهب للمال العام بطريقة مرعبة وتسخيرها لمصالح شخصية وحزبية. «الميثاق» تنشر واحدة من الأدلة التي هي عبارة عن وثائق نشرها موقع وزارة النقل تؤكد حقيقة فساد وزير المالية وسوء استغلاله لمنصبه وكذلك الإصرار على ممارسة الفساد الإداري إضافة إلى التمرد على قرارات وتوجيهات رئيس الجمهورية.

وهذه الحقائق أكدت وزارة النقل والهيئة العامة للطيران.. ونطالب هيئة مكافحة الفساد أن تعتبرها بمثابة بلاغ والتحقيق فيما جاء..

فد المكتب الإعلامي لوزارة النقل وإدارة الإعلام بالهيئة العامة للطيران المدني والارصاد في بيان له الافتراءات والاتهامات التي أوردتها وزير المالية صخر الوجيه في مقابلته بقناة اليمن بخصوص الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد.

واستغرب البيان التصرف اللا مسئول الصادر من وزير المالية في الوقت الذي يتجاهل فيه توجيهات الأخ رئيس الجمهورية الموجهة إلى رئيس الوزراء، توجيهات وزير المالية بفتح حسابات الهيئة، وإحالة موضوع الخلاف مع المالية إلى وزارة الشئون القانونية للبت فيه. مشيراً إلى رفض الانتقاص من استقلالية الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد التي تمتعت بها بموجب ما كفل لها قانون الهيئات

هناك محاولة لشل هيئة الطيران وتعطيل كافة أعمالها

والمؤسسات رقم «35» لسنة 1991م، وكذا قرار إنشاء الهيئة رقم «444» لعام 2000م. واستهجن البيان أن يعتبر الدفاع عن الهيئة من قبل وزير المالية بأنه فساد، كما صدر عن الوزير الكثير من الاتهامات وكان الهيئة لا تخضع لإقامة الجهاز المركزي للإقامة والمحاسبة ولديها ممثلون دائمون من الجهاز وتقوم الهيئة بموافاة المالية بالحسابات الختامية والميزانيات العمومية وتقوم وزارة المالية بمراجعة كافة البيانات ولها أن تتحقق من أي من الإجراءات والتصرفات في أي وقت، وتتعامل الهيئة مع الملاحظات التي ترد من وزارة المالية بجدية تامة.

وأضاف أن القول بأن رفض الهيئة لتعيين مدير عام للشئون المالية من قبل وزير المالية دفاع عن الفساد أمر مستغرب ففي الوقت الذي وفقاً للاختصاصات والصلاحيات للهيئة - قامت في 20 أغسطس الماضي بترشيح شخص من كوادر الهيئة كمدير عام للشئون المالية ورفع ذلك الترشيح إلى الأخ وزير النقل كونه الوزير المشرف على الهيئة وطالب أن يتم الرفع إلى رئيس مجلس الوزراء لإصدار قرار تعيين المرشح المذكور وقد قام وزير النقل بإصدار تكليف للمذكور ورفع بالتكليف إلى رئيس الوزراء لتعيينه وتم ذلك في 8 سبتمبر وعند مخاطبة وكيل وزارة المالية لقطاع الوحدات

